

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير ادارة اعمال



**أثر القيادة الإدارية على تحسين أداء الفرق الهندسية في شركات المقاولات
دراسة ميدانية على شركات المقاولات في المملكة العربية السعودية.**

إعداد الطالب/ سعود نورالدين عبدالقادر ادم

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

د.فايز جراد

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

تُعدّ أخلاقيات البحث العلمي حجر الأساس الذي تقوم عليه العملية البحثية برمتها، فهي المنظومة القيمية والمعارية التي تضبط سلوك الباحث في كل مرحلة من مراحل دراسته، بدءاً من اختيار الموضوع وصياغة المشكلة، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج ونشرها. ويمكن تعريف الأخلاقيات في معناها العام بأنها معايير السلوك التي تُميّز بين ما هو مقبول وما هو غير مقبول، غير أن المعايير الأخلاقية تميل إلى أن تكون أوسع نطاقاً وأكثر مرونة من القوانين، إذ قد يكون الفعل قانونياً لكنه غير أخلاقي، أو غير قانوني لكنه أخلاقي في سياقات معينة. (Resnik, 2024) وحين تُطبّق هذه المعايير على ميدان البحث العلمي، فإنها تتحول إلى منظومة متخصصة تُعرف باسم “أخلاقيات البحث”، وهي المنظومة التي تخدم أهداف البحث الجوهرية المتمثلة في إنتاج المعرفة والوصول إلى الحقيقة وتجنّب الخطأ.

وقد عرّف الباحثون أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي توجّه عمل الباحث وتنظّمه، وتساعده على إنجاز بحثه بنزاهة وأمانة، بما يحقق أهدافه المثلى ويصون حقوق المشاركين والمجتمع على حد سواء (الجيلالي، 2020). فهي ليست مجرد قواعد جامدة تُفرض من الخارج، بل هي ممارسة سياقية مستمرة وتأمليّة تتشكّل بفعل المجتمعات التي ندرسها والسياقات التي نعمل داخلها، وتتطلب من الباحث وعياً نقدياً متجدداً بكيفية تفسير المبادئ وتطبيقها والموازنة بينها عند تعارضها.

ويهدف هذا التقرير إلى تمكين الباحث من فهم مبادئ أخلاقيات البحث العلمي وتحليل أبرز القضايا المرتبطة بها، ثم تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً عملياً على موضوع دراسته المتعلقة بأثر القيادة الإدارية على تحسين أداء الفرق الهندسية في شركات المقاولات في المملكة العربية السعودية. وتتبع أهمية هذا التطبيق من كون الدراسة المذكورة دراسة ميدانية تعتمد على جمع البيانات من مفردات بشرية (مهندسين ومديري مشاريع ورؤساء فرق ومشرفين فنيين) عبر أداة الاستبانة، وهو ما يجعل الالتزام بالضوابط الأخلاقية شرطاً جوهرياً لمصداقية النتائج وحماية حقوق المشاركين فيها.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهميتها من ارتباطها المباشر بجودة المعرفة المنتجة ومصداقيتها وقيمتها الاجتماعية، ويمكن تفصيل أبعاد هذه الأهمية في عدة محاور مترابطة.

أولاً، تُعزّز المعايير الأخلاقية أهداف البحث الأساسية المتمثلة في إنتاج المعرفة والوصول إلى الحقيقة وتجنّب الخطأ؛ فمَنع تلفيق البيانات أو تزويرها أو تحريفها يخدم الحقيقة ويقلّل من احتمالات الوقوع في الخطأ، وبذلك تظلّ النتائج البحثية معبّرة عن الواقع لا عن أهواء الباحث. (Resnik, 2024) ولو غابت هذه المعايير لانهارت الثقة في المعرفة العلمية بأكملها، إذ لا يمكن البناء على نتائج لا يُوثق بصديق إجراءاتها.

ثانياً، تُرسّخ الأخلاقيات القيم الضرورية للعمل التعاوني، ذلك أن البحث العلمي يقوم في كثير من الأحيان على التنسيق والتعاون بين باحثين متعددين ينتمون إلى تخصصات ومؤسسات مختلفة. ومن هنا تأتي أهمية معايير مثل

الأمانة في نسبة الأفكار إلى أصحابها، واحترام الملكية الفكرية، وقواعد السرية في التحكيم، فجميعها يحمي مصالح الأطراف ويشجع على التعاون البناء القائم على الثقة المتبادلة والاحترام والإنصاف. (Resnik, 2024)

ثالثاً، تضمن الأخلاقيات مساءلة الباحثين أمام المجتمع، خصوصاً حين تكون الأبحاث ممولة من المال العام أو تمسّ مصالح عامة، إذ تُلزم السياسات المتعلقة بسوء السلوك البحثي وتضارب المصالح وحماية المشاركين الباحث بأن يكون مسؤولاً عما ينتجه وقادراً على تبرير ما قام به. كما تُسهم الأخلاقيات في بناء الدعم العام للبحث العلمي، فالناس أكثر استعداداً لتمويل المشاريع البحثية والوثوق بها متى اطمأنوا إلى جودتها ونزاهتها. (Resnik, 2024)

رابعاً، يرتبط الالتزام الأخلاقي ارتباطاً وثيقاً بموثوقية البحث العلمي ومصداقيته؛ فالباحث الذي يلتزم بالموضوعية في تصميم دراسته وتحليل بياناتها وتفسير نتائجها يقدّم معرفة قابلة للتحقق والتكرار والتعميم، بينما يؤدي أي انحراف أخلاقي — مهما بدا محدوداً — إلى تقويض ثقة المجتمع العلمي في النتائج وهدر الوقت والموارد. وقد بيّنت الأدبيات أن حالات سوء السلوك البحثي، وإن كانت نادرة نسبياً، فإن أثرها كبير حين تقع لأنها تمسّ نزاهة العلم في جوهره (الجيلالي، 2020؛ Resnik, 2024)

وفي سياق دراستنا الحالية، تتجلى هذه الأهمية بوضوح؛ فالدراسة تسعى إلى تقديم توصيات عملية لقيادات شركات المقاولات وإدارات الموارد البشرية، وأي تحيز أو تزوير في البيانات سيؤدي إلى توصيات مضلّة قد تنعكس سلباً على قرارات إدارية حقيقية تتعلق باختيار القيادات الهندسية وتقييمها وتطوير سياسات العمل. ومن ثم فإن المصداقية الأخلاقية للدراسة ليست ترفاً نظرياً، بل شرط لجدواها التطبيقية.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على جملة من المبادئ المتكاملة التي تُشكّل في مجموعها إطاراً ناظماً لسلوك الباحث. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المبادئ مع تعريف مختصر ومثال توضيحي لكل منها.

المبدأ الأول هو الأمانة العلمية (Honesty)، ويُقصد بها الصدق في جميع مراحل البحث والاتصال العلمي، فيلتزم الباحث بالإبلاغ الصادق عن البيانات والنتائج والمناهج والإجراءات، ويمتنع عن تلفيق البيانات أو تزويرها أو تحريفها أو خداع زملائه أو الجهات الممولة أو الجمهور. (Resnik, 2024) ومثال ذلك أن يلتزم الباحث في دراستنا بعرض النسب المئوية الفعلية لاستجابات أفراد العينة كما وردت في الاستبانات، حتى لو جاءت بعض النتائج مخالفة لما كان يتوقعه أو يأمله بشأن أثر أحد أبعاد القيادة الإدارية.

المبدأ الثاني هو النزاهة (Integrity)، وتعني الوفاء بالوعود والاتفاقات والتصرف بصدق والسعي إلى الاتساق بين الفكر والفعل. (Resnik, 2024) فالباحث النزاه لا يعدّ المشاركين بسرّية بياناتهم ثم يكشفها، ولا يلتزم بمنهجية معلنة ثم يحيد عنها سراً لتحسين نتائجه. ومثال ذلك أن يلتزم الباحث بتطبيق الأساليب الإحصائية التي أعلن عنها مسبقاً في فصل المنهجية — مثل تحليل الانحدار ومعامل ألفا كرونباخ — دون استبدالها لاحقاً بأساليب أخرى لمجرد أنها تنتج دلالة إحصائية أقوى.

المبدأ الثالث هو الموضوعية (Objectivity)، ويُقصد بها السعي إلى تجنّب التحيز في تصميم البحث وتحليل البيانات وتفسيرها، والإفصاح عن أي مصالح شخصية أو مادية قد تؤثر في البحث. (Resnik, 2024) ومثال

ذلك أن يتجنب الباحث صياغة فقرات الاستبانة بطريقة موجهة تدفع المستجيب نحو إجابة معينة، وأن يحلل البيانات بحياد بعيداً عن ميوله المسبقة تجاه نمط قيادي يفضلته بحكم خبرته الميدانية في قطاع المقاولات.

المبدأ الرابع هو السرية (Confidentiality) ، ويعني حماية المعلومات والاتصالات السرية الخاصة بالمشاركين والسجلات الشخصية. (Resnik, 2024) ومثال ذلك أن يتعهد الباحث بعدم ربط استجابات أي مهندس أو مدير مشروع باسمه أو بشركته بعينها، وأن يخزن البيانات في وسائط محمية لا يطلع عليها سواه، بحيث لا يترتب على المشاركة أي ضرر مهني للمستجيب.

المبدأ الخامس هو الموافقة المستنيرة (Informed Consent) ، وهي المبدأ الأساس في البحوث التي تشمل مشاركين من البشر، ويقوم على إعلام المشارك بطبيعة البحث وأهدافه والمخاطر والمنافع المحتملة، ثم الحصول على موافقته الطوعية الحرة على المشاركة (Wikipedia, 2024) ؛ (Belmont Report) ومثال ذلك أن يتضمن الجزء الافتتاحي من الاستبانة في دراستنا فقرة توضح هدف الدراسة الأكاديمي وتؤكد أن المشاركة اختيارية وأن للمستجيب حق الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ تتكامل فيما بينها لتشكل منظومة واحدة، كما أنها تتفرع إلى مبادئ مساندة مثل الدقة (Carefulness) في تجنب الأخطاء وحفظ السجلات، والانفتاح (Openness) على مشاركة البيانات والأفكار وتقبل النقد، والمساءلة (Accountability) ، واحترام الملكية الفكرية الذي يحظر الانتحال ويوجب نسبة كل إسهام إلى صاحبه، والشرعية (Legality) بمعنى معرفة القوانين والسياسات المؤسسية والالتزام بها (Resnik, 2024).

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه العملية البحثية جملة من القضايا والمشكلات الأخلاقية التي قد يقع فيها الباحث عن قصد أو عن جهل، ومن أبرزها ما يلي.

القضية الأولى هي الانتحال العلمي (Plagiarism) ، ويُقصد به نسبة أفكار الآخرين أو نصوصهم أو نتائجهم إلى النفس دون الإشارة إلى مصادرها الأصلية، وهو من أخطر صور سوء السلوك البحثي لأنه يمثل سرقة فكرية ويُفوّض مبدأ احترام الملكية الفكرية (Resnik, 2024) ؛ الجليلي، 2020. (ومثال واقعي على ذلك أن ينقل الباحث فقرات كاملة من دراسة سابقة — كدراسة عيسى ومهيري (2022) عن القيادة التنظيمية وأداء فرق العمل — ويدرجها في إطاره النظري دون توثيق، فيوهم القارئ بأنها من إنتاجه الخاص.

القضية الثانية هي تزوير البيانات وتلفيقها (Fabrication and Falsification) ، ويعني الأول اختلاق بيانات لم تُجمع أصلاً، بينما يعني الثاني تحريف البيانات الحقيقية بالحذف أو الإضافة أو التعديل لتتوافق مع نتيجة مرغوبة. ويُصنّف هذان السلوكان مع الانتحال ضمن “الثالوث” الأخطر لسوء السلوك البحثي (FFP) لأنها تتضمن نية الخداع. (Resnik, 2024) ومثال افتراضي على ذلك أن يحصل الباحث على 300 استبانة فقط، فيختلق بيانات 57 استبانة إضافية للوصول إلى حجم العينة المستهدف (357)، أو أن يحذف الاستجابات التي لا تدعم فرضيته القائلة بوجود أثر للتخطيط الاستراتيجي على أداء الفرق الهندسية.

القضية الثالثة هي التحيز (Bias) ، وهو ميل الباحث الواعي أو اللاواعي نحو نتيجة معينة بما يخلّ بالموضوعية في التصميم أو التحليل أو التفسير. (Resnik, 2024) ومثال ذلك أن يختار الباحث عينته من شركات مقاولات يعرف مسبقاً أنها تتبنى أنماطاً قيادية ناجحة، فتأتي النتائج إيجابية بصورة مضلّلة لا تعكس واقع القطاع كله، وهو ما يتعارض مع أسلوب العينة العشوائية التطبيقية المعلن عنه في منهجية الدراسة.

القضية الرابعة هي انتهاك الخصوصية (Privacy Violation) ، ويعني الكشف عن معلومات المشاركين الشخصية أو استخدامها لغير الغرض الذي جُمعت من أجله. (Wikipedia, 2024) ومثال ذلك أن يستخدم الباحث البيانات الديموغرافية للمستجيبين (المسمى الوظيفي وحجم الشركة) في الاستدلال على هوية أفراد بعينهم ومشاركة ذلك مع جهات إدارية، مما قد يعرّضهم لمساءلة في عملهم.

القضية الخامسة هي تضارب المصالح (Conflict of Interest) ، ويُقصد به وجود مصلحة شخصية أو مادية أو مهنية لدى الباحث قد تؤثر في موضوعية بحثه، والأصل أن يُفصح عنها بشفافية (Resnik, 2024) ؛ مجلة الدراسات الأمنية، د.ت. (ومثال ذلك أن يكون الباحث موظفاً في إحدى شركات المقاولات المشمولة بالدراسة، فيُجمل نتائج الشركة التي يعمل بها أو يتجنّب نقد قياداتها، ومن واجبه الأخلاقي الإفصاح عن هذه العلاقة وضبط أثرها على تحليله.

وإلى جانب هذه القضايا الكبرى، توجد انحرافات أخرى لا تُصنّف رسمياً ضمن سوء السلوك الجسيم لكنها تظل غير أخلاقية، مثل النشر المزدوج لنفس البحث في مجلتين، وإدراج أسماء باحثين لم يسهموا فعلياً في العمل، واستخدام أساليب إحصائية غير ملائمة لتضخيم دلالة النتائج، وإهمال الإشارة إلى الأعمال السابقة ذات الصلة في مراجعة الأدبيات. (Resnik, 2024)

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لم تُترك أخلاقيات البحث العلمي للاجتهاد الفردي للباحثين فحسب، بل نشأت مؤسسات وقواعد ولوائح تنظّمها وتراقب الالتزام بها. ويأتي في مقدمة هذه الآليات لجان أخلاقيات البحث، المعروفة عالمياً باسم مجالس المراجعة المؤسسية (Institutional Review Board – IRB) ، وهي لجان تُنشأ داخل المؤسسات الأكاديمية والبحثية لمراجعة المناهج المقترحة للأبحاث التي تشمل مشاركين من البشر، بهدف التأكد من أن المشاريع البحثية أخلاقية وأن المشاركين لن يتعرضوا للضرر أو أن أي ضرر محتمل سيكون في حدّه الأدنى وتفوقه منافع البحث (Wikipedia, 2024).

وقد نشأت هذه اللجان تاريخياً كاستجابة مباشرة لانتهاكات بحثية خطيرة وقعت في القرن العشرين، مما دفع إلى صدور تشريعات وأطر أخلاقية مثل تقرير بلمونت (Belmont Report) الذي أرسى ثلاثة مبادئ جوهرية لمراجعة الأبحاث على البشر هي: احترام الأشخاص (Respect for Persons) ، والإحسان أو تعظيم المنفعة (Beneficence) ، والعدالة (Justice) وبناءً على هذه المبادئ، لا تُجيز لجان المراجعة إلا الأبحاث التي تتوازن فيها المخاطر على المشاركين مع المنافع المتوقعة للمجتمع، والتي تتوافر فيها آلية صحيحة للحصول على الموافقة المستنيرة. (Wikipedia, 2024)

وتقوم هذه اللجان بوظائف رقابية حيوية تشمل الموافقة على المشاريع البحثية أو طلب تعديلها أو رفضها، ومراجعتها مراجعة دورية، والتأكد من حماية حقوق المشاركين وسلامتهم ورفاهيتهم، مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الضعيفة. وتتكوّن اللجنة عادةً من عدد متوازن من الأعضاء يجمع بين متخصصين علميين وغير علميين، بما يوفر نطاقاً أوسع من الفهم ويعزز ضمان النزاهة الأخلاقية في تقييم الأبحاث. (Wikipedia, 2024)

أما على صعيد المعايير الدولية المنظمة للنشر والتوثيق، فيُعدّ دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA Publication Manual) من أبرز المراجعيات المعتمدة عالمياً، إذ يضع قواعد دقيقة لتوثيق المصادر والاقتباس بما يحمي الملكية الفكرية ويمنع الانتحال، ويوحّد طريقة عرض النتائج الإحصائية بما يعزز الشفافية وقابلية التحقق. كما تتبنّى المجالات العلمية المحكّمة سياسات صريحة لأخلاقيات النشر تحظر الانتحال والتزوير والتقديم المتعدد للبحث، وتُلزم المؤلفين بالإفصاح عن أي تضارب في المصالح، وتشترط أن تكون البيانات دقيقة وقابلة للتحقق (مجلة الدراسات الأمنية، د.ت).

وتكمن أهمية هذه القواعد واللوائح في أنها تنقل أخلاقيات البحث من مستوى الوعي الفردي إلى مستوى الالتزام المؤسسي المنظم، فتضمن حداً أدنى من الحماية للمشاركين، وتوحّد المعايير بين الباحثين، وتعزّز ثقة المجتمع العلمي والجمهور في مخرجات البحث. وفي السياق السعودي، توجد لدى الجامعات ومراكز البحوث لجان لأخلاقيات البحث العلمي تشترط موافقتها قبل البدء في جمع البيانات الميدانية، وهو ما ينبغي على الباحث في دراستنا الحالية الالتزام به والحصول على الموافقات اللازمة من الجامعة قبل توزيع الاستبانة.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يمثّل هذا الجزء جوهر التقرير، إذ يُترجم المبادئ النظرية السابقة إلى إجراءات عملية ملموسة في سياق دراسة “أثر القيادة الإدارية على تحسين أداء الفرق الهندسية في شركات المقاولات في المملكة العربية السعودية”. وفيما يلي تحليل تطبيقي لكيفية مراعاة الاعتبارات الأخلاقية في مراحل الدراسة المختلفة.

فيما يتعلق بجمع البيانات، تعتمد الدراسة على أداة الاستبانة التي سُورّع على عينة عشوائية طبقية قوامها 357 مفردة من المهندسين ومديري المشاريع ورؤساء الفرق والمشرفين الفنيين في الرياض وجدة والدمام. والالتزام الأخلاقي هنا يبدأ من تصميم الأداة نفسها، إذ ينبغي صياغة فقراتها بلغة محايدة واضحة لا توجّه المستجيب نحو إجابة معينة، حتى تتحقق الموضوعية وتتفني شبهة التحيز. كما يجب أن يُجمع البيانات بالطريقة المعلنة في المنهجية دون انتقاء متعمّد للمستجيبين أو الشركات بما يخدم فرضية مسبقة. ومن الناحية الإجرائية، سيُرفق بالاستبانة خطاب تعريف يوضّح الجهة الأكاديمية (جامعة ميدأوشن) والغرض العلمي للبحث من الدراسة، بما يضمن أمانة الباحث في التعامل مع الجهات الممولة والمشاركين.

أما بشأن الموافقة المستنيرة، فستتضمّن مقدمة الاستبانة فقرة تعريفية صريحة تبيّن للمستجيب هدف الدراسة وطبيعتها الأكاديمية، وتؤكد أن مشاركته طوعية بالكامل وأن من حقه الامتناع عن الإجابة أو الانسحاب في أي مرحلة دون أن يترتب على ذلك أي أثر سلبي. ويُعدّ هذا الإجراء تطبيقاً مباشراً لمبدأ احترام الأشخاص واستقلاليتهم الوارد في تقرير بلمونت، إذ لا يجوز إخضاع أي مشارك للدراسة دون علمه ورضاه الحر. وبالنظر إلى أن

المشاركين موظفون بالغون راشدون يشاركون بصفتهم المهنية، فإن الدراسة لا تتطوي على فئات ضعيفة تتطلب احتياطات خاصة، كما أن مخاطرها لا تتجاوز الحد الأدنى.

وفيما يخص الحفاظ على السرية والخصوصية، سٌجمع الاستبانات بصورة لا تتضمن أسماء المستجيبين الصريحة، بحيث تقتصر البيانات الشخصية على المتغيرات الديموغرافية اللازمة للتحليل فقط (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، حجم الشركة). وسُعالج هذه البيانات بصورة مجمعة إحصائياً، فلا تُنشر أي نتيجة بطريقة تسمح بالاستدلال على هوية فرد بعينه أو شركة بذاتها. كما سٌخزن البيانات في ملفات محمية لا يطلع عليها سوى الباحث، وتُستخدم حصراً لأغراض هذه الدراسة، وتُتلف بعد انتهاء الغرض منها. وهذا الإجراء يحمي المستجيبين من أي ضرر مهني محتمل قد ينشأ لو عرف أصحاب العمل بأرائهم النقدية تجاه قياداتهم.

وفيما يتعلق بالأمانة العلمية في التحليل والتوثيق، يلتزم الباحث بعرض النتائج كما أفرزتها الأساليب الإحصائية المعلنة (المتوسطات والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، وألفا كرونباخ، وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد، واختبار "ت" وتحليل التباين الأحادي)، دون تزوير أو حذف انتقائي للبيانات التي قد تخالف فرضياته. فإذا أظهرت النتائج — على سبيل المثال — ضعف أثر بُعد "اتخاذ القرارات" على أداء الفرق الهندسية، وجب عرض هذه النتيجة بأمانة لا إخفاؤها، أسوة بما فعلته دراسة الخلفيات (2022) حين أبلغت بصدق عن وجود أثر ضعيف للأساليب القيادية على اتخاذ القرار. كما يلتزم الباحث بنسبة كل فكرة أو نتيجة إلى مصدرها الأصلي وفق نظام التوثيق APA، تجنباً للانتحال واحتراماً للملكية الفكرية لأصحاب الدراسات السابقة العربية والأجنبية المستشهد بها في الإطار النظري.

وفيما يخص تضارب المصالح، إذا كان الباحث يعمل أو سبق له العمل في إحدى شركات المقاولات المشمولة بالدراسة، فإن واجبه الأخلاقي يحتم عليه الإفصاح عن ذلك وضبط أثره على موضوعية التحليل، بحيث لا يميل إلى تجميل أداء شركة بعينها أو التحيز ضد أخرى. وبما أن الدراسة تتبع جزئياً من الملاحظة الميدانية للباحث ومعايشته لواقع القطاع، فإن هذا القرب الميداني — رغم قيمته في إثراء الفهم — يستوجب يقظة منهجية مضاعفة لئلا تتحول الانطباعات الشخصية إلى تحيز يشوه النتائج.

أما عن المخاطر المحتملة وسبل تخفيفها، فإن أبرزها يتمثل في احتمال شعور بعض المستجيبين بالحرج أو الخوف من تبعات إجاباتهم النقدية تجاه قياداتهم، ويُعالج هذا الخطر بضمان السرية التامة وعدم الكشف عن الهوية وتجميع البيانات. وهناك خطر ثانوي يتمثل في إساءة استخدام نتائج الدراسة، إذ قد تُوظف التوصيات في قرارات إدارية تمسّ العاملين؛ ويُخفف هذا الخطر بالحرص على أن تُصاغ التوصيات بصورة عامة موجّهة لتطوير الممارسات القيادية وبناء القدرات لا لتقييم أفراد بأعينهم. وبهذا تتحقق الموازنة بين منفعة الدراسة المتمثلة في تحسين أداء قطاع حيوي يسهم بأكثر من 6% من الناتج المحلي غير النفطي ويرتبط بمشاريع رؤية 2030، وبين الحد الأدنى من المخاطر على المشاركين فيها.

وأخيراً، يلتزم الباحث بمبدأ الشريعة من خلال الحصول على الموافقات المؤسسية اللازمة من لجنة أخلاقيات البحث في الجامعة قبل الشروع في جمع البيانات الميدانية، ومراعاة الأنظمة المعمول بها في المملكة بشأن حماية البيانات والخصوصية، بما يضمن أن الدراسة لا تكتفي بالنزاهة الفردية بل تستند إلى إطار مؤسسي منظم.

سابعاً: الخاتمة

استعرض هذا التقرير منظومة أخلاقيات البحث العلمي بوصفها الإطار القيمي والمعياري الذي يضبط سلوك الباحث ويحمي مصداقية المعرفة المنتجة وحقوق المشاركين والمجتمع. وقد تبين أن هذه الأخلاقيات ليست قيوداً شكلية، بل شرط جوهري لتحقيق أهداف البحث في إنتاج المعرفة والوصول إلى الحقيقة، ولترسيخ القيم التعاونية، وضمان مساءلة الباحثين، وبناء ثقة المجتمع في العلم. كما تناول التقرير المبادئ الأساسية المتمثلة في الأمانة والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة، وحلّل أبرز القضايا الأخلاقية كالانتحال والتزوير والتحيّز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح، ثم عرض دور لجان أخلاقيات البحث (IRB) والمعايير الدولية كدليل APA في تنظيم العملية البحثية.

وقد أوضح الجزء التطبيقي كيف يمكن ترجمة هذه المبادئ إلى إجراءات عملية في دراسة أثر القيادة الإدارية على أداء الفرق الهندسية، بدءاً من تصميم أداة محايدة وجمع البيانات بنزاهة، مروراً بضمان الموافقة المستنيرة والسرية، وانتهاءً بالأمانة في التحليل والتوثيق والإفصاح عن تضارب المصالح وتخفيف المخاطر المحتملة. وخلاصة القول إن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي يمثل ركيزة لا غنى عنها لمصداقية الدراسة وجدواها التطبيقية، ويظل واجباً مستمراً يتعين على الباحثين استحضاره في دراساتهم المستقبلية، إذ إن قيمة البحث العلمي لا تُقاس بنتائجه فحسب، بل بنزاهة الطريق الذي أوصلته إليها.

ثامناً: المراجع

الجيلالي، عمارة. (2020). *أخلاقيات البحث العلمي في العلوم النفسية والاجتماعية*. مسترجع من <https://works.hcommons.org/records/n0q3f-sm177>

الخليفات، محمد عبدالعزيز علي. (2022). أثر القيادة الإدارية في عملية اتخاذ القرارات. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، (72)، 361.331-

عيسى، سالم، ومهيري، دليلة. (2022). أهمية القيادة التنظيمية في تحسين أداء فرق العمل: دراسة ميدانية لفرق العمل التقنية بالوحدة العملية للاتصالات بأدرار. *مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 21(1)، 375.351-

مجلة الدراسات الأمنية. (د.ت) *أخلاقيات النشر العلمي وسياسة تضارب المصالح*. مسترجع من <https://amenservices.psd.gov.jo/ojs2/index.php/ssj/pubethics>

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). Washington, DC: APA.

Resnik, D. B. (2024). *What is ethics in research and why is it important?* National Institute of Environmental Health Sciences (NIEHS). Retrieved from <https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis>

Wikipedia contributors. (2024). *Institutional review board*. Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Institutional_review_board